نجمت عن الاستقبال الذي جرى لطائرات ف ـ ١٥ الثلاث ، وبسبب الاهانة التي وجهت للعقل الانساني ايضا ، بواسطة من يريد اقناع الآخرين بان العملية كما نظمت ، لها طابع خاص » · (دافار ، هاتسوفيه ، ر١٠١٠ ٧٦/١٢/١٥) ·

وهكذا سقط اقتراح « الجبهة الدينية التوارتية » لحجب الثقة عن الحكومة هذه المرة ايضا ، باكثرية ٥٥ صوتا للمعراخ والاحرار المستقلين والاقليات وعضو الكنيست ك· هليفي والوزير المفدالي يوسف بورج ، الذي خرج على قرار حزبه وصوت ضد الاقتراح مع الحكومة ، مقابل ٤٨ صوتا لليكود والجبهة الدينية التوراتية ، وركاح ، والمركز الحر، وداتس ، والاشتراكيين المستقلين وموكيد، وامتناع تسعة من اعضاء كتلة المفدال بينهم الوزيران اسحق رفائيل وزفولون هامر ·

ورغم ان هذه النتيجة كانت متوقعة تقريبا ، الا ان الاقتراع على اقتراح حجب الثقة هذه المرة ، وضع بعض علامات السؤال بالنسبة لمدى قدرة «المعراخ» على تنفيذ الانضباط الائتلافي، اذ ان التمرد الجماعي لاعضاء كتلة « المفدال » في الكنيست ، بما فيهم الوزيران في الحكومة الائتلافية اسحق رفائيل وزفولون هامر على « المعراخ » بامتناعهم عن التصويت ضد اقتراح حجب الثقة ، قد كشف مدى تعلق مصير الحكومة بهذه الكتلة ، وقد عقب عضو الكنيست المفدالي يهودا بن مئير على نتائج الاقتراع « لقد انقذنا الحكومة ولو اننا صوتنا ضدها لسقطت » (ر١٠١٠ ٧٦/١٢/١٧) ·

ثم ماذا كان سيحدث ، لو ان الاحرار المستقلين في الائتلاف ، قد تركوا الحكومة كما هددوا من قبل ؟ فلو اقترع اربعة من كتلة الاحرار المستقلين ضد الحكومة، او حتى اربعة اعضاء من حزب « العمل» نفسه من الذين يعارضون حكومة رابين ، لسقطت ايضا بسبب صوت واحد ·

والاكثر من ذلك انه اتضح بشكل قاطع ، ان الرغبة في تغيير الحكومة ، ضمت هذه المرة جبهة برلمانية عريضة . وبغض النظر عن الموضوع المطروح كسبب لاقتراح حجب الثقة · وعلى هذا علقت صحيفة يديعوت احرونوت ، في عددها الصادر يوم ٧٦/١٢/١٥ بان « قضية المراسيم ويوم السبت استخدما كذريعة للتعبير عن خيبة امل الجماهير من هذه الحكومة بالذات ، فان الجميع قد سئموا منها » · وتمضي الصحيفة الى القول انه « طيلة الـ ٢٩ عاما التي انقضت منذ قيام الدولة ، لم يحدث ان اتحدت قوى مختلفة جدا ، ومتعارضة جدا ، في جبهة واحدة ضد قادة الدولة كما يحدث الان ، (يديعوت احرونوت ٧٦/١٢/١٥) ·

اما صحيفة معاريف فقد علقت بقولها « ان الحكومة خرجت من اختبار حجب الثقة باغلبية ضئيلة ، لكنها اكبر مما كان متوقعا » (معاريف ر١٠١٠ ٧٦/١٢/١٥) · واضافت الصحيفة انه «باستطاعة اعضاء كتلة المفدال في الكنيست الجلوس بهدوء ، والا يتوقعوا اية عقوبة، ردا على انتهاكهم للانضباطية الائتلافية ، وذلك لانه ليس في مقدور رئيس الحكومة، تشكيل ائتلاف آخر » (المصدر نفسه) ·

وكانت الصحيفة تشير بذلك الى امتناع كتلة « المفدال » نفسها حين كانت في حكومة جولدا مئير الائتلافية ، عن الاقتراع ضد اقتراح حجب الثقة الذي رفعته كتلة « اجودات يسرائيل » بالنسبة للبث التلفزيوني في تاريخ ٦٩/٥/١٩ دون ان تجرؤ رئيسة الحكومة انذاك جولدا مئير على الرغم من انها كانت اقوى من رابين، على اتخاذ اية اجراءات عقوبية ضد وزراء « المفدال » بحكم قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ ، الذي ينظم مسالة الانضباطية